

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

ترسيخ استصحاب الكلّي لتسجيل وجوب الحاضرة

لقد استأعرضنا الشيخ الأعظم (قده) إشكاليات موهومات تجاه هذا الاستصحاب، ثم تكفل تشریح أبعاد «استصحاب الكلّي» خلاصاً من تلك الاعتراضات، فائلاً:

«و الثاني: استصحاب الحكم الكلّي الثابت عليه بطريق القضية الشرطية (أي استصحاب القضية الحقيقية الكلية لا الحكم الجزئي كما زعمه المتوهّم) مثل حكم الشارع بأنّ التّمام يجب بشروطها على الحاضر (أي كليّ «صلاة التّمام» مشروطة على شروط الحاضرة) و الجمعة يجب بشرطها على المقلّد لمن قال بوجوبها، و الصلاة يجب بشرطها على الطاهر من الحيض و النفاس (فهذه الأحكام تُعدّ كليّة رغم عدم تنجّزها حالياً وبالتالي لا تُعدّ فرضيّة إطلاقاً).

و هذه الأحكام شرطيّات لا يتوقف صدقها على صدق شروطها، بل تصدق مع فقد الشرائط (أيضاً على نحو القضية الحقيقية) كدخول الوقت و وجдан^[1] الظهور، (فليس هذا من الاستصحاب التّعليلي بل المستصحاب هنا يُعدّ كليّاً من دون أن يتوقف أصل وجوده على تحقق شرطه المنجزة) فلا يعتبر في استصحاب ما كان من هذا القبيل «تنجز» الحكم الشّخصي و تتحققه (بينما المتوهّم قد زعم أنّ فقدان الشرط قد سلّخ تنجّز الحكم المتيقّن فأصبح يقيناً فرضياً فأبى الاستصحاب و لكنه قد غفل بأنّا لا نفتقر إلى «تنجز الحكم» في المستصحاب الكلّي بل يُغنينا وجود أصل الحكم)

إذا عرفت هذا فنقول: إنّ وجوب الفعل موسعاً في أول وقتها حكم شرعيّ كليّ و خطاب إلهيّ تعلق بالمكّلّف و إن توقف تنجّزه و ثبوته فعلاً على شروط، لكن فقد تلك الشروط لا يقدح في صدق (أساس) «الحكم الكلّي» على وجه القضية الشرطية (فالقضية صادقة لا فرضيّة و ذلك بالكيفيّة التالية): بأن يقال: إنّ هذا المكّلّف ممّن يجب عليه الصلاة و تصبح منه بمجرد دخول وقتها و اجتماع باقي شرائط الصلاة، فإذا حدث وجوب القضاء عليه لفوات بعض الفرائض يقع الشك في ارتفاع الحكم الكلّي المذكور، فيقال: الأصل بقاوئه، فالمستصحاب هو الحكم على كليّ الحاضرة بالصحة و الوجوب في أول الوقت لا على خصوص الحاضرة (الجزئيّة) المتنجزة عليه حين فراغ الذمة عن الفائمة حتى يمنع (بسبب تغير الموضوع) انسحابه إلى الحاضرة التي يدخل وقتها حين اشتغال الذمة بالفائمة إلا بالقياس أو بدلالة الدليل العام المغني عن الاستصحاب.»^[2]

و ما ذكره أخيراً من تقرير الاستصحاب فهو أيضاً راجع إلى ما ذكرنا، و توهّم كونه من القياس أو من استصحاب الحكم الفرضي مدفوع بما ذكرنا، فإنّ استصحاب الحكم المعلّق على شروطه قبل تحقق شروطه راجع إلى استصحاب أمر محقّ منجز، كما يظهر بالتأمّل.

النّفّيّ ما بين استصحاب الكلّي و بين الاستصحاب التّعليلي

و بالرغم من أن الشّيخ قد استخدم كلمة التعليق قائلاً: «إِنَّ اسْتِحْسَابَ الْحُكْمِ الْمُعْلَقِ عَلَى شُرُوطِهِ قَبْلَ تَحْقِيقِ شُرُوطِهِ رَاجِعٌ إِلَى اسْتِحْسَابِ أَمْرٍ مَحْقُوقٍ مَنْجَزٍ، كَمَا يُظَهِّرُ بِالتأمِّلِ». و لكنه في الحقيقة يعدّ استصحاب الكلّي الدّاني من التعليقي، فإنّ الحكم في التعليقي قد عُلِّقَ على تحقق قيده - نظير استصحاب حرمة العنبر «إِذَا غَلِيَ» تجاه الذّيب - فالحكم متواجد في الجملة - فليس عمدياً أبداً - إلا أنه لم يتواجد بالفعل - وفقاً لِتَنَصِّيْصِ الْمَحْقُوقِ الْأَخْوَنْدِ - فبالتألي حينما يَتَحَوَّلُ ذَبِيباً سَنَسْتِحْسَبُ وَجُودَهُ الْمُعْلَقُ وَنَقْضِي بِتَحْرِيمِهِ.

و كنموذج آخر للتعليق هو الشّكّ في تصرفات المريض لدى شُرُفِ الموت أو المحتضر، فنُعْلِقُ حُكْمَ تصرّفاته بالنحو التالي: لو وَهَبَ مَا لَا فَتَرَةَ سَلَامَتْهُ لِحُسْبَ منْ أَصْلِ التَّرْكَةِ فَكَذَلِكَ لَوْ وَهَبَ لِحَظَةَ مَرْضِهِ فَلَا يُفَرَّزُ مِنَ الْثَّلَثِ.[3]

فَتَلَوَّ هَذِهِ النِّقَاطِ، إِنَّا لَا نَسْتَظِهِرُ مِنْ عَبَائِرِ الشَّيْخِ «الْاسْتِحْسَابُ التَّعْلِيْقِيُّ» بِلَيَتَحَدَّثُ حَوْلَ «اسْتِحْسَابَ الْكُلِّيِّ» الْثَّابِتُ لِأَصْلِ الْحُكْمِ بِصُورَةِ إِجْمَالِيَّةِ - لَا حُكْمَ جُزْئِيَّ كَيْ يَتَبَدَّلُ مَوْضِعَ الْاسْتِحْسَابِ وَ لَا حُكْمَ وَهْمِيَّ كَمَا زُعِّمَ - :

- وَ لَهُذَا نَرَاهُ قَدْ مَثَّلَ «بِالصَّلَاةِ مَعَ الشَّرَائِطِ» إِنَّ وَجْوَبَهُ مَتَوَفِّرٌ بِالْفَعْلِ فَرَيَّثَمَا يَحِنَّ وَقْتَهَا - أَيْ الْقِيَدِ - فَسُيُّصِّبُ الْوَجْوَبَ مَنْجَزاً لَا أَنَّ جُذُورَ الْوَجْوَبِ - الْحُكْمِ - كَانَ مَعْلَفاً عَلَى قَيِّدِهِ كَيْ يَصْبِحَ مِنَ الْاسْتِحْسَابِ التَّعْلِيْقِيِّ.

- بَيْنَمَا الْاسْتِحْسَابُ فِي أَمْثَالِ «سَحْبِ حَرْمَةِ الْعَنْبِ «إِذَا غَلِيَ» إِلَى مَوْضِعِ الذَّيْبِ» فَلَمْ يَنْكُونَ الْمَسْتِحْسَبُ حَالِيًّا وَ بِالْفَعْلِ - كَمَا تَفَعَّلُ الْحُكْمُ لَدِيِّ اسْتِحْسَابِ الْكُلِّيِّ - بِلَ فِي التَّعْلِيْقِيِّ قَدْ أَنْيَطَ أَسَاسَ مَوْضِعِ الْحُكْمِ عَلَى قَيِّدِهِ - الغَلِيَانِ - مِنْ الْبَدَائِيَّةِ، وَ لَهُذَا سَيَمْتَلِكُ نَوْعَ وَجْدَ إِجْمَالِيَّ فَحِينَما يَتَحَقَّقُ قَيْدُ «الْغَلِيَانِ» فَسَتَشَكَّ هَلْ سَيَحْرُمُ الذَّيْبُ أَمْ لَا.

- بَيْنَمَا فِي اسْتِحْسَابِ الْكُلِّيِّ لَمْ يُعْلِقُ الْمَوْضِعُ عَلَى قَيِّدِهِ بِلَ يُعْدَ فَعْلِيًّا فَحِينَما يَتَوَفَّرُ قَيْدُ «الْوَقْتِ» فَسَنُسْلِمُ بِوَجْوَبِ الصَّلَاةِ بِحِيثِ لَا نَشَكُّ فِي تَنْفِيذِهَا - كَمَا شَكَّنَا فِي الذَّيْبِ - وَ لَهُذَا قَدْ أَكَدَنَا كَرَارًا بِأَنَّ الْمَوْضِعَ الْمُسْتَحْسَبَ - الصَّلَاةَ - مَتَوَاجِدَ بِالْفَعْلِ إِلَّا أَنَّ تَنْجَزَهُ رَهِينُ الْوَقْتِ فَحَسْبَ.[4]

ثُمَّ اسْتَكْمَلَ الشّيْخُ مَقَالَتَهُ قَائِلًا:

«وَ لَا يَخْفِي أَنَّ وَجْدَ مَثَلِهِ (الْاسْتِحْسَابُ الْكُلِّيِّ) فِي الْمَسَائِلِ الْشَّرِعِيَّةِ وَ الْمَطَالِبِ الْعُرْفِيَّةِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تَحْصِي، وَ اعْتِمَادُ أَرْبَابِ الْشَّرِعِ وَ الْعُرْفِ عَلَيْهِ أَمْرٌ لَا يَكَادُ يَخْفِي.»

ثُمَّ انْطَلَقَ الشّيْخُ كَيْ يَدْرِءَ إِشْكالًا آخَرَ عَنْ «اسْتِحْسَابِ جَوَازِ الْحَاضِرَةِ» قَائِلًا:

«وَ هَذَا الْأَصْلُ (اسْتِحْسَابُ الصَّحَّةِ) بِعِينِهِ هُوَ اسْتِحْسَابُ عَدَمِ حَرْمَةِ الْحَاضِرَةِ - الَّذِي تَمْسِكُ بِهِ الْمُعْتَرَضُ فِي التَّقْرِيرِ الرَّابِعِ مِنْ تَقْرِيرِ الْأَصْلِ - إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ عَدْمِيٌّ وَ هَذَا وَجُودِيٌّ (أَيْ اسْتِحْسَابُ كُلِّيِّ الْحَاضِرَةِ) لَكِنْ جَرِيَانُ كُلِّيَّهُمَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَا هُنَا وَ مَا ذَكَرْنَا مِنِ الْاعْتَرَاضِ جَارٌ فِي ذَلِكَ أَيْضًا، فَتَسْلِيمُ أَحَدِهِمَا وَ مَنْعُ الْآخَرِ تَحْكُمُ، إِلَّا أَنْ يَرِيدَ مِنَ الْأَصْلِ - هُنَاكَ - أَصْلَةَ الْبِرَاءَةِ لِاسْتِحْسَابِ، وَ قَدْ عَرَفْتُ ضَعْفَ التَّمْسِكِ بِالْبِرَاءَةِ.

وَ كَيْفَ كَانَ، فَالْاسْتِحْسَابُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَا لَا غَيْرَ عَلَيْهِ، وَ قَدْ عَرَفْتُ سَابِقًا ضَعْفَ مَعَارِضِهِ بِاسْتِحْسَابِ عَدَمِ وَجْوبِ الْحَاضِرَةِ (أَيْ اسْتِحْسَابُ عَدَمِ الْجَعْلِ) لِأَنَّهُ (اسْتِحْسَابُ كُلِّيِّ الْحَاضِرَةِ) حَاكِمٌ عَلَيْهِ (اسْتِحْسَابُ عَدَمِ الْجَعْلِ) نَعَمْ مِنْ لَا يُجْرِي الْاسْتِحْسَابَ فِي الْحُكْمِ الشَّرِعِيِّ إِمَّا مُطْلَقاً - كَمَا هُوَ مَذَهَبُ بَعْضِ[5] - أَوْ فِيمَا يَحْتَمِلُ مُدْخِلِيَّةً وَصَفَّ فِي الْمَوْضِعِ، مَفْقُودٌ فِي الْحَالِ الْلَّاحِقِ - كَمَا هُوَ الْمُخْتَارُ - لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّمْسِكُ بِهِ فِيمَا[6] نَحْنُ فِيهِ، لِاحْتِمَالِ كُونِ الْحُكْمِ الْكُلِّيِّ الْمُسْتِحْسَبِ - وَ هُوَ

وجوب الصلاة في الجزء الأول من الوقت - في الحال السابق، أعني قبل الاشتغال بالقضاء منوطاً بخلوِّ الذمة عن القضاء، فيكون المكلف الفارغ في الذمة من القضاء، يجوز له فعل الحاضرة في أول وقتها، و الشك في المدخلية يرجع إلى الشك في بقاء الموضوع، فلا يجري الاستصحاب، لاشترطه ببقاء الموضوع يقيناً، لكن الاستدلال المذكور مبنيٌ على المشهور بين العلامة رحمة الله و من تأخر عنه من إجراء الاستصحاب في أمثال المقام.»[7]

[1] في «ش»: و فقدان.

[2] انصارى مرتضى بن محمدامين. رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسعة و المضايقة). ص 291 قم - ايران: مجمع الفكر الإسلامي.

[3] ربما يُعد هذا النموذج من الاستصحاب الدارج لا التعليقي إذ قد تغيرت الحالات فحسب - قبل المرض و عقبه - فلم يُعلّق الحكم على قيد محدد.

[4] و لكنه تعليقي رغم جهود محاولات الأستاذ المعظم للتفكيك بينهما، فإنَّ بياناته حول استصحاب الكلٰي منطبق على التعليقي تماماً إذ الحكم المعلق متواجد بالفعل إلا أنَّ تنجُّزه متوقف على قيد الغليان أيضاً بحيث لو غلى لاستصحابنا حرمته تماماً، و نَسْتَهَدُ أيضاً للتعليق بمقالة الشيخ تحديداً حيث يصرّح قائلاً: «إذا حدث وجوب القضاء عليه لفوات بعض الفرائض يقع الشك في ارتفاع الحكم الكلٰي المذكور، فيقال: الأصل بقاوئه» ثمَّ قد صرَّح بالتعليقية لاحقاً قائلاً: «إنَّ استصحاب الحكم المعلق على شروطه قبل تحقق شروطه راجع إلى استصحاب أمر محقق منجز، كما يظهر بالتأمل».

[5] نسبة المصنف قدس سره إلى الأخباريين، راجع فرائد الأصول: ٥٥٣ (الوجه الثاني من الأمر السادس).

[6] في «ش» و «ع»: «مما» بدل في ما.

[7] انصارى مرتضى بن محمدامين. رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسعة و المضايقة). قم ص 292 مجمع الفكر الإسلامي.